- مقدمة الدراسة

أحدثت حركة العلم والتكنولوجيا كثيرا من التغيير الحضاري والثقافي حتى أصبح التقدم العلمي ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات التي يشهدها مجتمعنا المعاصر، وأصبح النظر إلى كل القوى البشرية من الناحية التنموية على أنها أساس كل تقدم وتميز، وقد شمل هذا التغيير كل مجالات الحياة خصوصاً في المجتمعات المتقدمة وأهمها مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة القابلين للتعلم الذين لا يستطيعون ممارسة بعض الأنشطة التي يقوم بها الفرد العادي، وذلك بسبب عجزهم الذي قد تسبب في عدم تحصيلهم دراسياً مثل أقرانهم العاديين، مما جعل توافقهم النفسي والاجتماعي واندماجهم في الحياة العامة عملية صعبة، ونتيجة لذلك "كان الهدف الأساسي من تعليمهم من خلال مجال التربية الخاصة هو مساعدتهم على التكيف السليم مع البيئة التي يعيشون فيها وإعدادهم الإعداد الجيد لتحقيق أهداف الحياة الخاصة التي يعيشها أقرانهم من الأسوياء، ويساهموا في صنع التقدم في المجالات المختلفة التي تتناسب مع قدراتهم وإمكاناتهم لتوصيلهم إلي أقصي حد تسمح به قدراتهم لكي يندمجوا مع المجتمع الإنساني" [1] باعتبار أن رعايتهم حق وواجب إنساني، نادت به جميع الرسالات السماوية وفرضته قيمها الدينية، مما ألقي العبء على المسئولين بمجال التربية الخاصة بالبحث عن تحديد رؤية واضحة لكل من يعمل بهذا المجال، سواء كان مخططاً أو منفذاً وذلك بإدراكهم للعلاقة بين طبيعة المجتمع بكل مؤسساته، وطبيعة التلميذ ذي الاحتياجات الخاصة ونوعية المادة الدراسية، وطبيعة عملية التعليم والتعلم، وأهم العوامل المؤثرة في كل منهما وصولاً بهذا التلميذ إلى أقصى ما تمكنه طاقاته وإمكاناته.

وشهد ميدان التربية الخاصة طفرة علمية في أساليب التعرف والتشخيص والاكتشاف والتدخل المبكر، حيث يعد توفير الخدمات الشاملة لذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف فئاتهم حقاً طبيعياً تكفله جميع الرسالات السماوية والقوانين الإنسانية، خاصة أن اتجاهات المجتمعات في كثير من بلدان العالم اليوم قد تقترب كثيراً نحو ذوي الاحتياجات الخاصة، نتيجة لتطور كافة مجالات الحياة، وبذلك يقوم التعامل مع هذه الفئات على أساس أنهم أعضاء فاعلون في المجتمع، وتبني فلسفة جديدة تركز علي إتاحة فرص الحياة الطبيعية لهم مثل أقرانهم العاديين، ومشاركتهم في أنشطة الحياة المختلفة بطريقة طبيعية تساعدهم علي تنمية قدراتهم واستثمار ما تبقي لديهم من إمكانات فعلية، وتطور أساليب التعامل معهم وتأهيلهم والحرص على توظيف إمكاناتهم[2].

وذلك لكونهم طاقات يمكن الاستفادة منها في تنمية المجتمع عن طريق تنمية بعض مهارات السلوك التكيفي لديهم بطريقة مناسبة وفعاله تساعدهم علي تحسين قدراتهم وتنميتها ومعرفة طبيعة وأبعاد البيئة المحيطة بهم.

---

(1) أحلام رجب عبد الغفار: **الرعاية التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003م، ص31.
(2) أمل معوض الهجرسي: **تربية الأطفال المعاقين عقليا في جمهورية مصر العربية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، 1998م، ص172.

من هذا المنطلق فالتربية الخاصة **"تعد فرعاً من فروع التربية العامة التي تقوم بتقديم الخدمات التعليمية والبرامج التربوية الهادفة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة [الإعاقة البصرية، الإعاقة السمعية، الإعاقة العقلية] الذين يعانون من إعاقات تؤثر في قدراتهم على التعليم في جو تعليمي عادي وبذلك تقدم التربية الخاصة لهم أساليب تربوية وطرق تدريسية فريدة من نوعها تتناسب مع كل إعاقة علي حدة بحيث تكون مساندة للطفل ذي الاحتياجات الخاصة وميسرة له كل احتياجاته الصحية والنفسية والاجتماعية والمدرسية، ومحققه له التوافق النفسي والاجتماعي"**.

ولما كان الاهتمام بمجال التربية الخاصة يعد من القضايا المهمة في العصر الحالي (علي المستوي المحلي والعربي والعالمي) وذلك لكونها المسئولة عن عملية تربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بمدارس وفصول التربية الخاصة، من أجل توفير الكوادر اللازمة لتربية وتعليم هذه الفئات، فقد تكفل نظام الدارسات العليا بكليات التربية مهمة إعداد الكوادر البشرية اللازمة لتربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتمثل الدراسات العليا في الجامعة قمة الفكر وما يتبع هذا الفكر من القوي البشرية التي تمثل أهم عناصر التقدم في العالم المعاصر، لذا اهتمت الدولة بالتعليم الجامعي بصفة عامة والدراسات العليا والبحوث بصفة خاصة، فأصدرت بشأنها تشريعات تنظم مجال عملها حيث جاء في قانون تنظيم الجامعات بشان الدراسات العليا والبحوث (أن يتكون مجلس للدراسات العليا والبحوث برئاسة نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث وعضوية وكلاء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث وعدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة من ذوي الخبرة في مواقع الإنتاج والخدمات)[1]

وتمثل الدراسات العليا بكليات التربية المجال الحيوي المهم بصفة عامة وللتربية الخاصة علي وجه التحديد، وذلك لأنها تعد الأساس الذي يهتم بهذا الفرع، وما يتصل به من قضايا ومشكلات ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن ثم فهي تهم جميع أفراد المجتمع، ومن ناحية أخري تهم المتخصصين في المجالات التربوية والنفسية،ومن ثم صانعي السياسات التعليمية ومتخذي القرارات التعليمية، فضلاً عن أنها تهم جيل الباحثين والمعلمين في المجالات التربوية والنفسية لذوي الاحتياجات الخاصة.

وتعد الدراسات العليا هي **"الدراسة الجامعية التي تلي مرحلة الليسانس والبكالوريوس من كلية التربية بقسم الدبلومة المهنية تخصص تربية خاصة، وهي امتداد لموضوعات الدراسة الجامعية للدبلوم العام بكليات التربية، ويتحقق فيها دور كليات التربية علي اختلاف مستوياتها البحثية من خلال المعلومات والمهارات النفسية والتربوية بهدف الحصول على درجة علمية أعلى، من خلال الدبلوم المهني تخصص تربية خاصة، وصولاً لإعداد معلم التربية الخاصة إعداداً مهنياً يتناسب مع نوعيات الإعاقات المختلفة"**.

---

(1) محمد يحي حسين المعافا: "تطوير البحث العلمي بالجامعات العربية لمواجهة تحديات المستقبل"، **المؤتمر السنوي العاشر (العربي الثاني) لمركز تطوير التعليم الجامعي**، جامعة المستقبل،المنعقد في الفترة من (24-28 ديسمبر)، جامعة عين شمس (2003). ص212.

وتعد الدراسات العليا بكليات التربية في مجال التربية الخاصة أكثر أتساعاً للوفاء باحتياجات فئات ذوي الاحتياجات الخاصة من المعلمين المتخصصين، وذلك عن طريق إعدادهم بالدبلوم المهني تخصص تربية خاصة بكليات التربية، علي أيدي أساتذة متخصصين تربوياً ونفسياً، والإطلاع علي طرق التدريس الحديثة والبرامج الجديدة والتقنيات المواكبة للعصر تمشياً مع الاتجاه الدمجي، أسوة بالدول المتقدمة التي حققت نجاحاً كبيراً في تربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في مجتمعاتهم، حتى حققت مفهوم الاستيعاب الكامل لهذه الفئات، وبالقياس لمجتمعنا المصري تشير معظم الأدبيات التربوية إلي أن ميدان التربية الخاصة مازال يعاني من مشكلات تربوية ونفسية واجتماعية وتمويلية تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق هذا المجال لأهدافه التي قام من أجلها، وأهمية تربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بفصول ومدارس التربية الخاصة وذلك باستيعاب جميع ذوي الاحتياجات الخاصة مع توفير المعلمين المتخصصين المدربين لهم وتوفير الأجهزة والوسائل المعينة التي تساعدهم في العملية التعليمية، حيث صرحت منظمة الصحة العالمية (W.H.O) أن الخدمات التي تقدمها مدارس التربية الخاصة في البلدان النامية في الوقت الراهن لا تلبي إلا احتياجات نسبة تتراوح ما بين 1-2% من هؤلاء الأطفال الذين هم في حاجة إلي التربية والتعليم والتأهيل فقط [1].

ونظرا لأهمية هذا المجال وخصوبته فقد تناولته كثير من الدراسات والبحوث العلمية العربية والأجنبية، منها ما كان هدفها توضيح أهمية إعداد معلم التربية الخاصة ودوره المهم في تربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنها ما كان هدفه إلقاء الضوء علي المشكلات التي يعاني منها مجال التربية الخاصة مثل المشكلات التي تتعلق بالتلميذ ذي الاحتياجات الخاصة، ومشكلات تتعلق بالمنهج الدراسي ومنها ما يتعلق بالمبني المدرسي ومدي مناسبته لإعاقات التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنها ما يتعلق بأسرة التلميذ وهكذا...الخ.

وتعد قضية إعداد وتدريب معلم التربية الخاصة أثناء الخدمة من القضايا المهمة في عصرنا الحالي الذي يتميز بالثورة المعلوماتية والتغير السريع والمستمر وذلك لأن معلم التربية الخاصة هو الفرد الوحيد القادر علي تحمل أعباء التدريس بجودة وكفاءة ومهارة وإتقان في مجال تخصصه، ويزداد أهمية دور المعلم والحاجة إليه لكونه يتعامل مع أفراد فقدوا حاسة معينة سمعية، وبصرية، وفكرية، فهو يحاول من خلال إعداده إعداداً جيداً أن يجعل هذه الفئات قابلة للأخذ بالتعليم والتدريب والتأهيل بحسب إعاقاتهم متمشياً مع التطور الحادث في هذا المجال قومياً وعالمياً، ونظراً لأهمية هذا المجال فقد تناولته الكثير من الدراسات العلمية ومن أهمها دارسة إيلز وآخرون ELLIS et al-, عام 1993[2] من خلال دراستهم "الكفايات

(1) عادل كمال خضر. "دمج الأطفال المعوقين في المدارس العادية"، **مجلة علم النفس**، العدد 34، جمهورية مصر العربية، القاهرة 1995م، ص100.

(2) E.S.Ellis, et al-, ***Evaluation of Multiple Ability (K-6) Beginning Teacher Competencies for Class B Certification in Elementary Education: Early Childhood Education and Mild Disabilities:*** Reports Evaluative, U.S.A, Alabama, 1993. p. 55.

التدريسية الضرورية بمجال التربية الخاصة للطالب المعلم للعمل مع المعاقين والعاديين في المدرسة الشاملة" فقد توصلوا إلي قائمة من الكفايات التدريسية التي تم اشتقاقها من أهداف خطط الجامعات والدراسات والبحوث التي تمت بمجال تربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، ثم وضعت هذه القائمة في برامج إعداد المعلم على مدى (75ساعة) مكونة من خمسة فصول جامعية بالولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تضمنت هذه الكفايات التدريسية (التعليم المهني- طبيعة المدارس- مهنة المعلم وإعداده- التعليم من منظور النمو الإنساني- تقويم صفات المتعلم والعوامل المؤثرة في تعليمه- وكفايات الاتصال الأساسية- والتعاون مع العاملين في المدرسة) وانتهت الدراسة إلي نتيجة مؤداها أنه لكي يتم تأهيل واختبار المعلمين كان من الضروري أن يكون من خلال معايير أساسية للتعليم في مدارس الدمج الشامل.

وبالرغم من أن هذه الدراسة تناولت الكفايات التدريسية للمعلم بمدراس الدمج الشامل، إلا أن هذه الكفايات التدريسية لم تشمل كل جوانب العملية التعليمية التي تتم في الفصل الدراسي مثل طبيعة المنهج، طبيعة عملية التدريس، طبيعة البيئة التي يعيش فيها التلميذ... انطلاقا من أن معلم الدمج الشامل هو معلم واحد في الفصل الدراسي للعاديين والمعاقين معاً.

ولما كان الاهتمام بإعداد معلم ذوي الاحتياجات الخاصة يمثل احد أهداف وزارة التربية والتعليم في مصر وذلك للارتقاء بنوعية هذا النوع من التعليم وتحسين فاعليته، فقد توصل كمال حسني بيومي ولورانس بسطا زكريا عام 1994م[1] في دراستهما "نظم إعداد وتدريب معلم الفئات الخاصة بمختلف أنواعها" وذلك من خلال الدراسة التحليلية لتجارب بعض الدول المتقدمة مع دراسة واقع إعداد وتدريب معلم التربية الخاصة في مصر، ومقارنة نظام إعداد وتدريب معلمي التربية الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، وتوصلت الدراسة إلي ما يلي:

1- وجود صعوبات مادية وفنية وبشرية يعاني منها واقع إعداد معلمي التربية الخاصة بشكل كبير.
2- قصر فترة إعداد معلمي الفئات الخاصة في البعثة الداخلية التي تنظمها وزارة التربية والتعليم لهم والتي تقدر بعام دارسي واحد (8شهور).
3- قصر فترة ممارسة التدريب العملي في برنامج إعداد معلمي التربية الخاصة بالبعثة الداخلية.
4- نقص المعلمين المتخصصين لعدم إقبالهم على هذا النوع من التعليم لقلة حوافزه المادية.

وفي دراسة أخرى لإعداد معلم ذوي الاحتياجات الخاصة أيضاً ودوره الأساسي في تربيتهم وتعليمهم فقد تناول إيلز وآخرون ELLIS et al-, عام 1995[2] من خلال دراستهم عن "مدى اهتمام الجامعات في الدول المتقدمة بإعداد معلم التربية الخاصة"، والتي تمت في جامعة آلاباما Alabama بأمريكا للطالب المعلم

(1) كمال حسني بيومي، لورانس بسطا زكريا: إعداد معلم الفئات الخاصة بأنواعها المختلفة، **دراسة مقارنة بين بعض الدول المتقدمة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية**، شعبة بحوث التخطيط التربوية، مطبعة وزارة التربية والتعليم، القاهرة، (1994م).

(2) E.S.Ellis, et al-, "The Multiple Abilities Paradigm: Integrated General and Special Education Teacher Preparation", ***Canadian Journal of Special Education***, vols. 1-2, 1995, pp.4-31.

بالجامعة، فقد أعدت الجامعة برنامجاً للقدرات المتعددة The Multiple Abilities Program على مدى خمسة فصول دراسية Five semesters، وكان هدف الدراسة إعداد المعلمين قبل الخدمة إعداداً تربوياً مناسباً لإعاقات ذوي الاحتياجات الخاصة، متضمنة الكفايات التعليمية الجيدة وذلك لتعليم كل التلاميذ (عاديين ومعاقين) في مختلف البيئات الدراسية الشاملة، وبعد تطبيق هذا البرنامج حقق المعلمون نجاحاً كبيراً في مدارسهم التي كانت تهتم بالدمج الشامل.

إن معلم ذوي الاحتياجات الخاصة سوف يظل هو العنصر الحاسم في مدى فاعلية العملية التعليمية لكل جوانبها، بالرغم من كل ما تقدمه التقنية الحديثة من مبتكرات وتجديدات في مجال التربية الخاصة حتى لو توافرت المباني المدرسية النموذجية والمناهج الدراسية الجيدة والوسائل التعليمية المعينة والمناسبة والتقنيات الحديثة المتطورة، إلا أنها لن تستطيع أن تحدث التطور المطلوب دون المعلم الكفء المعد إعداداً تربوياً ونفسياً، فقد تناول ويليام بندر وآخرون BENDER et al- عام 1995م[1] في دراستهم عن التعرف على اتجاهات المعلمين نحو تزايد إتباع سياسة الدمج للأطفال المعاقين ممن يعانون من بعض صعوبات التعلم) وتكونت عينة الدراسة من 127 معلماً من معلمي الصف الأول الابتدائي، وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود اتجاه إيجابي لدي المعلمين نحو انتهاك سياسة دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين عقلياً القابلين للتعلم.

يترتب علي الإعداد العلمي والعملي الجيد لمعلمي ذوي الاحتياجات الخاصة تحقيق فرص النجاح والتقدم ومسايرة العصر للعملية التربوية والتعليمية لهذه الفئات، والوصول إلي تحقيق أكبر قدر ممكن من أهداف المجتمع التنموية، ومن هذا المنطلق فقد تناولت عبير فاروق حنا عام 1996م[2] في دراستها عن "إعداد معلم التربية الخاصة في مصر رؤية مستقبلية" ، فقد تناولت المؤسسات الحكومية والأهلية لإعداد معلمي التربية الخاصة في مصر والمتغيرات المؤثرة في هذا الإعداد وتوصلت الدراسة إلي أن هناك قصوراً واضحا في البرامج التربوية وفي المناهج المقدمة لمعلمي ذوي الاحتياجات الخاصة، كما انه لا يتناسب عدد التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة مع أعداد المعلمين المتخصصين اللازمين لهم، وأوصت الدراسة بما يلي:

1- وضع ملامح أساسية لرؤية مستقبلية لبرامج إعداد معملي التربية الخاصة.
2- أن يتم ربط أهداف برامج إعداد معلم ذوي الاحتياجات الخاصة بأهداف التربية الخاصة التي ينبغي تحقيقها.
3- أن يتم تصميم مناهج إعداد الطالب المعلم في ضوء تحديد الكفايات والأدوار المطلوبة منه داخل الفصل وخارجه.
4- مراعاة إعداد المعلم وفق الاتجاهات العالمية والممارسات التربوية المختلفة في كل مجالات التربية الخاصة.

---

(1) Bender, w. et al,: teachers ***Attitudes toward Increased Mainstreaming Implementing Effective*** Instruction for Students with Learning Disabilities, Journal of Learning Disabilities, 1995.

(2) عبير فاروق حنا سعد: **إعداد معلم التربية الخاصة في مصر (رؤية مستقبلية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، **معهد الدراسات والبحوث التربوية**، جامعة القاهرة، القاهرة، 1996م.

ولأهمية دور معلم الدمج الشامل في مجال التربية الخاصة، فقد أجرى Rogers عام 1997 [1] في دراسته (مقارنة تربوية بين معلمي التعليم الصناعي في المدارس الشاملة القائمة علي الإدماج قبل الخدمة وأثناء الخدمة)، وقد قامت الدراسة علي تمثيل عدد من المدرسين قبل الخدمة يقدر بـ(8مدرسين)، وتمثيل عدد من المدرسين أثناء الخدمة يقدر بـ (7مدرسين)، وكان كل المدرسين على دراية تامة بالعمل مع تلاميذ مندمجين ومتشابهين في المدرسة الشاملة، وقد أتيحت الفرصة للمعلمين قبل الخدمة لملاحظة المعلمين أثناء الخدمة في فصولهم الشاملة، وكان المعلمون قبل الخدمة يقدمون خدمات تعليمية للتلاميذ في الفصول الخاصة وأنشطة الدمج، وأثبتت نتائج الدراسة نمواً كبيراً في الكفايات التربوية الآتية:

1- تطور ملحوظ في الكفايات التدريسية.
2- المعرفة بمحتويات المنهج.
3- المعرفة بالمتعلمين وبقدراتهم واستعداداتهم.

كما أثبتت النتائج أيضا أن المعلمين أثناء الخدمة قد تفوقوا علي المعلمين قبل الخدمة، ومرد ذلك إلي أن المعلمين قبل الخدمة لم يصلوا إلي مستوي الخبرات التعليمية التي وصل إليها المعلمون أثناء الخدمة وذلك لكونهم مروا للمرة الثانية بالتدريبات أثناء الخدمة، فكان من الطبيعي أن يتفوق المعلمون أثناء الخدمة علي المعلمين قبل الخدمة، ويؤكد ذلك أن التدريبات أثناء الخدمة تكسب المعلم عديداً من المعلومات والمهارات التدريسية اللازمة لذوي الاحتياجات الخاصة.

واستمراراً لأهمية أدور المعلم الوظيفية كمرشد لمصادر المعرفة المختلفة ومنظم للمواد التعليمية وأساليبها ومسيراً لدافعية ذوي الاحتياجات الخاصة اكتساب المعلومات والسلوكيات الرشيدة التي تهيأ لهم جواً تربوياً مملوء بالتفاعل الاجتماعي، فقد تناولت هدي مصطفي محمد عبدالرحمن عام 1998م [2] في دراستها "الاحتياجات التدريسية اللازمة للمعلمين الذين توجه إليهم الدورات التدريبية بمدارس المعاقين سمعياً" ، توصلت الدراسة إلي وجود قصور في برامج إعداد معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة قبل التحاقهم بالخدمة وتوصلت أيضاً إلي عدم إطلاع المعلمين علي النظم التعليمية الجديدة في الميدان والمستحدث منها في طرق وتقنيات التدريس وفي محتوي المناهج، وأوصت الدراسة بضرورة استمرارية التدريب للمعلمين بعد الخدمة وإسهام كليات التربية في ذلك.

وفي دراسة أخرى قام بها كل من بلكناس وآخرون Bleknas, et al-, عام 1999م [3] عن "تقييم برامج إعداد المعلم للأطفال ذوي الاضطراب الانفعالي بجامعة جورج واشنطن الذين يستخدمون التنمية

(1) G. E. Rogers, "Taking Industrial Teacher Education off Campus". Paper presented at the ***Annual Heeding of the American vocational Association***. U. S. A, Lasvegas, Nebraska, NVC, Dec. 14, 1997.

(2) هدي مصطفي محمد عبدالرحمن: **الاحتياجات التدريبية لمعلمي اللغة العربية بمدارس المعوقين سمعياً بسوهاج، اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين بجمهورية مصر العربية، المؤتمر القومي السابع للاتحاد**، المنعقد في الفترة من (8-10 ديسمبر)، المجلد الثاني، مطبعة العمرانية، القاهرة، 1998م.

(3) Bleknas, et al-, :***Preparing Teachers for Students with Emotional or Behavior Disabilities in professional Development Schools***, District of Columbia, Washington University, Ms., A, 1999.

المهنية بالمدرسة" وتناولت الدراسة إعداد المعلم للأنشطة المتنوعة خارج الفصل، وتوصلت الدراسة إلي ضرورة احتواء برامج إعداد معلم ذوي الاحتياجات الخاصة بالجامعة علي التنمية المهنية للمعلم وضرورة إعداده لخارج الفصل كما يعد لداخل الفصل، حتى يكون قادراً علي الإلمام بجوانب العملية التعليمية في تعامله مع تلاميذه وتحسين وزيادة التدريبات المتنوعة للمعلم.

إن المدرس الكفء الناجح في عمله هو القادر علي استغلال الفرص التعليمية والمواقف التربوية داخل حجرات الدراسة وذلك بهدف إكساب تلاميذه الخبرات والمهارات والقيم السلوكية المرغوب فيها، وفي ضوء ذلك قامت مانريفا رشدي أمين عام 1999م [1] بدراسة عن "تقييم برامج التربية الخاصة للمعلم واعتمد الدراسة علي استبيان من الطالب المعلم بكلية التربية النوعية بجامعة عين شمس، وجامعة حلوان قسم تربية خاصة، وتوصلت الدراسة إلي:

1- عدم وجود مقررات دراسية للطالب المعلم تساعده علي التدريس بطريقة أفضل.
2- برامج إعداد المعلم الحالية بعيدة عن الاتجاهات الحديثة.
3- اتجاهات الطلاب نحو مهنة التدريس سلبية.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بإعداد برامج معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة إعداداً تربوياً ونفسياً وضرورة الإعداد العلمي والعملي المناسب للقائمين علي العملية التعليمية بمدارس التربية الخاصة التي يتم بها تجربة الدمج.

وتمشياً مع أهمية التكنولوجيا واستخدامها في كل مجالات العملية التعليمية وخاصة مع ذوي الاحتياجات الخاصة، وكان للتكنولوجيا دور واضح في مناهج إعداد معلم التربية الخاصة وذلك من خلال تضمينها للموضوعات الآتية:[2]

1- تكنولوجيا التدريس.
2- تكنولوجيا التعليم.
3- التكنولوجيا المساعدة.
4- التكنولوجيا الطبية.
5- تكنولوجيا المعلومات.
6- الأدوات والوسائل التكنولوجية والإنتاجية.

ويتم تطبيق التكنولوجيا بمجال التربية الخاصة من خلال الاحتياجات الوظيفية للمتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة وليس علي نوع الإعاقة في حد ذاتها.

وقد أكد مورساوند وبيفلدت Moursund و Biefeldt عام 1999[1] أهمية دور التكنولوجيا في مناهج إعداد معلم التربية الخاصة، فقد قام الباحثان بدراسة مسحية لحوالي 416 معهداً وكلية من كليات

---

(1) مانريفا رشدي أمين: **إعداد معلم التربية الموسيقية لذوي الاحتياجات الخاصة بين الواقع والمأمول، المؤتمر العلمي السنوي السابع**، تطوير نظم إعداد المعلم العربي وتدريبه مع مطلع الألفية الثالثة، المنعقد في الفترة (26-27 مايو 1999م)، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1999م.

(2) A. Edward, Blackhurst. ***Case Study on The Integration of Instruction about Technology into a Special Education Teacher Preparation Program***. National Assistive Technology Research Institute, (http://www.natri.uky.edu/resources/reports/caseihe.html). 2001, P.33.

التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية، التي تقدم برامج إعداد المعلمين بمجال التربية الخاصة فيما يتعلق بوجود مقررات متصلة بالتكنولوجيا في برامجها، وقدرات هيئة التدريس في هذا المجال، والمهارات التكنولوجية لخريجي هذه البرامج، وقد تضمنت عينة الدراسة عدداً كبيراً من برامج إعداد معلم التربية الخاصة، وانتهت الدراسة إلي أن برامج إعداد المعلم في أي كلية لا تخّرج معلماً يمتلك الخبرات الضرورية التي تعده لاستخدام وتوظيف التكنولوجيا بفاعلية في الفصول الدراسية لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

1- ضرورة أن يكون للتكنولوجيا دور ومكان واضح في مناهج إعداد معلم التربية الخاصة.
2- ضرورة دمج التطبيقات التكنولوجية داخل المقررات الحالية، وذلك بأن تفرد لها مقررات ومصادر منفصلة لتعليم الطالب المعلم أساس التكنولوجيا.

وبتطبيق التكنولوجيا ببرامج إعداد معلم ذوي الاحتياجات الخاصة ومع قناعة الطلاب وهيئة التدريس بالجامعة بالدور التربوي المهم للتكنولوجيا في إعداد المعلم بمجال التربية الخاصة بالإضافة إلي تهيئة مدارس التربية الخاصة بالأجهزة اللازمة لذلك، سيصل مستوي معلم ذوي الاحتياجات الخاصة إلي الجودة والكفاءة في تدريسه لتلاميذه وتعامله معهم حسب مستويات إعاقاتهم ونوعياتها.

ولكون المنهج بكل جوانبه عامل أساسي وفعال في جوانب العملية التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة فقد توصلا كل من حسين اللقاني وأمير القرشي عام 1999م [2] في دراستهما "مناهج الصم: التطوير والبناء والتنفيذ" إلي وجود بعض المعوقات التي تواجه برامج إعداد وتأهيل معلمي الصم (البعثة الداخلية التي تعدها وزارة التربية والتعليم لإعداد معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة) كان من أهمها ما يلي:

1- وجود عجز شديد في عدد المعلمين المتخصصين في مجال التربية السمعية.
2- وجود أعداد كبيرة من المعلمين الذين يفتقرون إلي المهارات الأساسية الخاصة بالاتصال بالتلاميذ الصم وخاصة مهارة استخدام لغة الإشارة.
3- عدم كفاية مدة الدراسة بالبعثة الداخلية لإعداد معلم الصم.
4- عدم وضوح أهداف برنامج البعثة الداخلية في أذهان كثير من الدارسين الذين ينظرون إلي البعثة الداخلية علي أنها جواز المرور للعمل بالخارج.
5- إسناد مهمة التدريس في البعثة الداخلية إلي بعض أعضاء هيئة التدريس غير المتخصصين في تدريس المقررات الخاصة بمناهج وطرق تدريس المعاقين سمعياً.
6- عدم كفاية الحصص التي يقوم بتدريسها المعلم خلال فترة التربية العملية.

ويؤكد ذلك أن المدرسين الذين أقبلوا علي البعثة التعليمية بالوزارة لم يكن هدفهم جميعاً العمل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، ولكن كانت هناك أغراض أخرى كان من أهمها السفر إلي الخارج بحثاً عن

---

(1) David, Moursund & Talbot, Biefeldt. "Will New Teacher be Prepared to Teach in a Digital Age?" Millken Exchange on Education Technology". (http://www.mff.org/pubs/ME154.pdf).1999, P.22.

(2) احمد حسين اللقاني وأمير القرشي. **مناهج الصم: التخطيط- البناء- التنفيذ**. عالم الكتب، القاهرة،1999. ص 34.

الرزق، وهذه هي السمة الغالبة علي معلمي التربية الخاصة الملتحقين بالبعثة الداخلية، لذا كانت النتيجة أن هؤلاء المدرسين تخرجوا من البعثة وهم في حاجة إلي تدريبات مكثفه تربوياً ونفسياً مرة أخرى وذلك لإعدادهم إعداداً جيداً يتناسب مع ذوي الاحتياجات الخاصة تبعاً لنوعية إعاقاتهم ودرجاتها[1].

ونظرا لأهمية الاتجاهات العالمية المعاصرة (الاتجاه الدمجي) في تربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة فقد تناولت "سهير شاش عام 2001م"[2] في دراستها "فاعلية برنامج لتنمية بعض المهارات الاجتماعية بنظامي الدمج الشامل والعزل وأثره في خفض الاضطرابات السلوكية لدي الأطفال المتخلفين عقلياً" ، فقد قام برنامج الدراسة علي مجموعة أنشطة جماعية هدفت إلي تنمية المهارات الاجتماعية للتلاميذ المتخلفين عقليا القابلين للتعلم، والتعرف علي مدي فاعلية هذا البرنامج من حيث مدي انعكاس تحسين المهارات الاجتماعية لدي تلاميذ مجموعتي الدمج والعزل في خفض الاضطرابات السلوكية لديهم بعد البرنامج، وتوصلت الدراسة إلي بعض النتائج كان من أهمها ما يلي:

1- تحسن السلوك الاجتماعي للمتخلفين عقليا من خلال الدور الإيجابي للدمج في برنامج النشاط.
2- اكتساب الطفل المعوق أشكال وأساليب السلوك المتوافقة وانخراطه في جماعة العاديين.
3- عدم عزل الطفل المتخلف عقليا عن المجتمع.
4- كلما كانت فترة الدمج أطول، كلما كان ذلك أكثر فائدة للمتخلف عقليا.
5- تكوين اتجاهات إيجابية نحو المعاق عقليا من قبل زملائه العاديين وبعض المعلمين مما شجع علي الدمج.

ورغم النتائج الإيجابية التي نادت بالأهمية العلمية والعملية للدمج علي المستوي العالمي والمحلي، إلا أن الاتجاه الدمجي لم ينل اهتماما إجرائيا بمدارس وفصول التربية الخاصة في مصر كما ذكر بالأدبيات التربوية، وذلك لسيطرة الاتجاه العزلي علي جميع مدارس وفصول التربية الخاصة في مصر، وعدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيق الدمج نتيجة لعدم القناعة الحكومية والمجتمعية، وقد جاءت دارسة "عبد العليم محمد عبد العليم شرف عام 2002م"[3] عن "الكفايات التربوية اللازمة لمعلمي العلوم بمدارس الدمج الشامل"، لتؤكد أهمية تطبيق الاتجاه الدمجي في مجال تربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال التركيز علي الكفايات التربوية اللازمة لمعلمي العلوم بمدارس الدمج الشامل، لذا تناولت الدراسة برامج إعداد وتدريب معلمي العلوم قبل الخدمة وأوصت الدراسة بقائمة من الكفايات التربوية اللازمة، والدعوة إلي تطبيق الدمج في مراحل التعليم العام.

وانتهت الدارسة إلي عدة توصيات، كان من أهمها ما يلي:

1- ضرورة الأخذ بنظام إعداد المعلم الشامل للمعاقين والعاديين معاً.

---

(1) نادر فرجاني: **سعياً وراء الرزق**، دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 1988م، ص131.

(2) سهير شاش: فعالية **برنامج لتنمية بعض المهارات الاجتماعية بنظامي الدمج الشامل والعزل وأثره في خفض الاضطرابات السلوكية لدي الأطفال المتخلفين عقلياً** (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق، 2001). ص 34.

(3) عبد العليم محمد عبد العليم شرف: الكفايات التربوية اللازمة لمعلمي العلوم للمدرسة الشاملة، **المؤتمر العلمي السادس (تحديات الواقع وآفاق المستقبل)، مؤتمر التربية الخاصة في القرن الحادي والعشرون**، كلية التربية جامعة المنيا، 2002م، ص250

2- شمول ما توصلت إليه الدراسة من كفايات تربوية في برامج إعداد المعلم قبل الخدمة وبرامج تدريبه قبل الخدمة.

3- وضع مقررات خاصة بتعليم المعاقين في برامج إعداد المعلم قبل الخدمة.

4- شمول عدد من المقررات الدراسية ببرامج إعداد المعلم بكليات التربية، مثل الإتجاهات الحديثة في التربية الخاصة- أهداف المدرسة الشاملة وفلسفتها- الوسائل وتكنولوجيا التعليم.

إلا أن هذه الكفايات لكي تتحقق وتؤتي ثمارها كان من الضروري أن تتمشي مع طبيعة ونوعية إعاقات التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة جميعها ومع الظروف المجتمعية للمجتمع المصري من جهة، ومن جهة أخري كان لابد وأن تتوفر القناعة المجتمعية والقناعة الحكومية معا لتحقيق ذلك.

ترجع أهمية الاتجاه الدمجي إلي أنه الاتجاه الذي أثبت صلاحيته في معظم الدول المتقدمة في تربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، فقد بينت زينب أحمد عبدالغني عام 2002م في دارستها عن "التربية الخاصة في القرن الحادي والعشرين في ضوء تحديث المجتمع والاتجاهات الحديثة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة" أهمية تربية وتعليم وتأهيل الطفل المعاق فكرياً وسمعياً وبصرياً من منطلق الاتجاهات الحديثة والاهتمام بالمعاهد الخاصة التي يتم فيها تأهيل المعاق بالحياة العملية لكي يندمج في ساحات المجتمع علي مختلف أشكاله وألوانه ويكون منتجاً وفعالاً.

وانتهت الدراسة إلي النتائج الآتية:

1- لا يوجد هناك مناهج محددة لذوي الاحتياجات الخاصة، غير أن ما يدرسه التلميذ العادي في خمس سنوات يدرسه التلميذ الأصم في ثماني سنوات.

2- يدرس الصم حتى نهاية المرحلة الثانوية فقط، ثم يتوجهوا بعد ذلك إلي التأهيل المهني لإعدادهم لأي حرفة.

3- أبانت الإحصائيات عن تزايد أعداد التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة عاماً بعد عام، مع تناقص أعدادهم تدريجياً من مرحلة تعليمية إلي أخرى، مما يدل علي أن هناك نسبة كبيرة من التسرب

ومن خلال هذه النتائج أوصت الباحثة بالآتي:

1- ضرورة الاهتمام بإعداد معلم التربية الخاصة إعداداً صحيحاً وكافياً، وإكسابه الخبرات والمهارات اللازمة وتأهيله ليكون معلماً كفءً لهؤلاء التلاميذ.

2- ضرورة الاهتمام بإعداد المبني المدرسي إعداداً جيداً يتناسب مع الإعاقات المختلفة بحيث تسمح بممارسة التلميذ للأنشطة المناسبة له.

3- ضرورة وضع المناهج المناسبة للتلاميذ الصم وضعاف السمع والمتخلفين عقلياً والمعاقين بصرياً وذلك بالتعاون مع المدرسين والموجهين ورؤساء الأقسام ومديري الإدارات التربوية لضمان أن تكون المناهج مناسبة لكل إعاقة على حده.

بالإضافة إلي ما سبق يجب أن تتناسب المناهج مع الظروف المجتمعية للمجتمع المصري وأن تراعي احتياجات وقدرات التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، وتنطلق من الاتجاهات العالمية المعاصرة، كما يجب أن يكون إعداد المعلم من خلال كليات التربية أسوة بالدول المتقدمة في هذا المجال.

ولأهمية دور المناهج الدراسية في إعداد معلم التربية الخاصة بكليات التربية فقد انطلقت "فتحية أحمد بطيخ 2002م"[1] في دراستها عن: "فاعلية تدريس مقرر مقترح في مناهج التربية الخاصة لغير العاديين علي الجانب المعرفي والأدائي لدي طلاب الدبلوم المهني (تربية خاصة) بالتدريب الميداني بمعاهد المعاقين" من بديهية مؤداها أن المعلم الكفء يعد ركيزة أساسية في تنمية قدرات المتعلمين، وترجمة ما يقدم لهم من معارف ومهارات إلي مواقف حقيقية.

قامت الدراسة علي مدي إمكانية إعداد مقرر تربوي في مناهج التربية الخاصة لغير العاديين وكيف يمكن تدريسه تحقيقاً لأهداف طلاب الدبلوم المهني (تربية خاصة)، وحُددت عينة الدراسة (455 طالباً وطالبة) بالدبلوم المهني تربية خاصة من الملتزمين بالحضور للمحاضرات والتدريب الميداني، وممن هم حديثي التخرج ومعلمين بالتعليم العام ومنهم أيضاً الحاصلين علي الدبلوم العام بالتربية، وتم التطبيق القبلي لهم قبل التجربة ثم تم التطبيق البعدي بعد الانتهاء من تدريس وحدات المقرر بجانبيها العملي والنظري وانتهت الدراسة إلي ما يلي:

1- ضرورة الاهتمام ببرامج تدريب إعداد المعلم في مجال التربية الخاصة قبل الخدمة.
2- ضرورة الاهتمام ببرامج تدريب إعداد المعلم في مجال التربية الخاصة أثناء الخدمة.
3- مراعاة التوازن والشمول والعمق في المقررات التربوية في هذه البرامج.
4- ضرورة فتح أقسام وشعب التربية الخاصة بكليات التربية في مصر.
5- مراعاة عمق وشمول المحتوي العلمي لمادة المناهج والوسائل التعليمية بكليات التربية لفئات العاديين وغير العاديين.

وبالرغم من شمول الدراسة لمجال التربية العملية للدبلومة المهنية إلا أنها أغفلت ما وصلت إليه بمجال التربية العملية للطلاب قبل الخدمة وما هي متطلباتها! وذلك لأن التربية العملية هي المحور الأساسي المهم الذي تقوم عليه الدبلومة المهنية تخصص تربية خاصة.

ومن خلال ذلك أوصت الباحثة بضرورة تطوير برامج إعداد معلم التربية الخاصة وضرورة وجود

مقررات تربوية كافية ومتوازنة بالإضافة إلي تطوير الأداء التدريسي مع توافر العمق والشمول في المحتوي العلمي للمناهج والوسائل التعليمية اللازمة، وأن تنطلق المقررات الدراسية من أهداف التربية الخاصة.

---

(1) فتحية أحمد بطيخ: فاعلية تدريس مقرر مقترح في مناهج التربية الخاصة لغير العاديين علي الجانب المعرفي والأدائي لدي طلاب الدبلوم المهني، **المؤتمر العلمي السادس، مؤتمر التربية الخاصة في القرن الحادي والعشرين (تحديات الواقع وآفاق المستقبل)**، كلية التربية، جامعة المنيا، 2002.

وللدور الهام للاتجاه الدمجي في تربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة فقد تناولت انتصار محمد علي 2002 [1] في دراستها عن "دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم الأساسي في مصرفي ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة" واقع دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم الأساسي من حيث الفلسفة والأهداف، كما تناولت المشكلات والمعوقات التي تواجه دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم العاديين. كما تناولت أيضا الاتجاهات العالمية المعاصرة في دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع الأطفال العاديين، وذلك من خلال مبادئ وبرامج التربية الخاصة وسياسة الدمج علي المستوي العربي لبعض الدول العربية وسياسة الدمج علي المستوي العالمي لبعض الدول المتقدمة عالمياً في هذا المجال مثل السويد، أمريكا، اليابان.

وانتهت الدراسة إلي وجود بعض المشكلات التي تواجه عملية دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع الأطفال العاديين في التعليم الأساسي كان من أهمها:

1- تركيز المدارس العادية في معظمها علي التحصيل الدراسي للطفل فقط.
2- يؤدي التفاعل بين الأطفال العاديين والأطفال المعاقين إلي نتائج سلبية أكثر منها إيجابية.
3- رفض بعض آباء الأطفال العاديين تواجد أولادهم في مدارس تضم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
4- قلة الإمكانيات البشرية اللازمة لتنفيذ منهج شامل للأطفال العاديين والمعاقين لتحقيق أهداف عملية الدمج.
5- العجز الواضح في أعداد المتخصصين من القادة والمعلمين المؤهلين والمدربين علي أداء الخدمة التربوية والنفسية.

وتمشياً مع أهمية دور معلم التربية الخاصة في تربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة فقد تناول "أحمد عفت قرشم 2004م" [2] في دارسته عن "مهارات التدريس لمعلمي ذوي الاحتياجات الخاصة" والتي تضمنت إعداد برنامج ارتبط بمحور أساسي لتنمية الكفايات التدريسية لدي معلمي المعاقين وتحددت عينة الدراسة بمعلمي البعثة الداخلية للعام الدراسي 2001/2000 في تخصص الإعاقة السمعية ممن يقومون بتدريس مادة الرياضيات لهم، وتضمنت الدراسة الجوانب التربوية التي يجب أن يتمتع بها معلم التربية الخاصة والمعارف والمهارات التي يجب أن توضع في برنامج إعداده وأهم الكفايات التدريسية له، وقد اقتصرت الدراسة علي الكفايات التدريسية بشقيها النظري والعملي الأدائي والتي تحددت بالأهداف والمحتوي الدراسي والأدوات التدريسية وأساليب وأدوات التقويم، وقد ألقت الدراسة الضوء علي بعض جوانب القصور، وأبرزتها فيما يلي:

---

(1) انتصار محمد علي إبراهيم: دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم الأساسي في مصر علي ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، **المؤتمر العلمي السنوي الثالث، قضايا ومشكلات ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم قبل الجامعي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية**، المنعقد في الفترة من (12-14 مايو)، المركز القومي للبحوث والتنمية، 2002، ص299.

(2) أحمد عفت قرشم: **مهارات التدريس لمعلمي ذوي الاحتياجات الخاصة النظرية والتطبيق**، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2004م، ص78-79

1- إسناد مهمة تدريس الخطة التدريسية بالبعثة الداخلية إلي بعض أعضاء هيئة التدريس غير المتخصصين.
2- عدم اهتمام المناهج وبرامج التدريب بإعداد وتدريب معلمي الصم علي كيفية تخطيط وتصميم وإدارة الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية.
3- تدريس المقررات الدراسية بطريقة المحاضرة.
4- لا يتم التقويم في البعثة الداخلية بطريقة موضوعية.
5- لا تراعي برامج إعداد معلمي التربية الخاصة الأسس المعيارية التي ينبغي الاستناد عليها عند إعداد تخطيط برامج إعداد وتدريب المعلمين لكونها تتم بشكل يغلب عليه الاجتهاد الشخصي.

وأوصت الدراسة بما يلي:

1- علي المعلم أن يتخذ الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق أهداف دمج المعاقين وتكاملهم مع العاديين.
2- إطلاع المعلم علي الجديد والمستحدث في مجال طرق التعليم وتقنياته وفي محتوي المنهج.

نستنتج مما سبق أن مجال التربية الخاصة يعانى من بعض القصور في إعداد معلمي البعثة الداخلية القائمين بالتدريس بمدارس وفصول التربية الخاصة وذلك لكونهم معدين ومؤهلين من خلال هذه البعثة التي تقتصر علي (8شهور) فقط وعلي قلة المتخصصين التربويين القائمين بالعمل بها وعدم وفرة الأدوات والوسائل التربوية لمعلم ذوي الاحتياجات الخاصة وتمركز هذه البعثة في القاهرة فقط.

وفي دراسات أخرى لأهمية إعداد معلم ذوي الاحتياجات الخاصة فقد تناول محمد سعد القزاز عام 2006م [1] في دراسته "التشريعات المنظمة لإعداد معلم وتدريب التربية الخاصة بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي" جهود وزارة التربية والتعليم في إعداد وتدريب معلم التربية الخاصة بالحلقة الأولي من التعليم الأساسي في ضوء التشريعات والقرارات الوزارية التي صدرت في هذا المجال من أجل وضع تصور مقترح لإعداد وتدريب معلم التربية الخاصة، وقد توصل الباحث لعدد من النتائج أهمها:

1- ضرورة إعادة النظر في البعثة الداخلية لإعداد معلم التربية الخاصة وتطوير المناهج الدراسية بها.
2- اشتراك كلية التربية في إعداد وتدريب معلم التربية الخاصة.

وأوصت الدراسة بإعادة النظر المستمر في برامج ومناهج وطرق وأساليب إعداد معلم التربية الخاصة وتدريبه وذلك لإكسابه الكفايات والمهارات اللازمة لتربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة- والوقوف علي مدي ملاحقتها للتقدم السريع في هذا المجال.

وإتباعا لسياسة الدمج ورغبة الدول المتقدمة عالمياً لتطبيق هذه السياسة، فقد تناولت دراسة عادل عبد الله 2007م [2] "متطلبات الدمج الشامل للأطفال غير العاديين في مدارس التعليم العام" المتطلبات

---

(1) محمد سعد القزاز: **التشريعات المنظمة لإعداد وتدريب معلم التربية الخاصة بالحلقة الأولي من التعليم الأساسي، مجلة كلية التربية،** جامعة طنطا، مجلة دورية، العدد الخامس، المجلد الثاني، مطبعة جامعة طنطا، طنطا، 2006م.

(1) عادل عبد الله محمد: متطلبات الدمج الشامل للأطفال غير العاديين في مدارس التعليم العام رؤية مستقبلية، **المؤتمر العلمي الحادي عشر "التربية وحقوق الإنسان"**، من 7-8 مايو، كلية التربية، جامعة طنطا، 2007م، ص560.

الأساسية للدمج والدمج الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم العام في ضوء عدة محاور أساسية أهمها (الضم- استخدام التكنولوجيا الحديثة- المشاركة في تقييم مدي التطور الحادث بمجال التربية الخاصة- التدخل المبكر- والجذور التاريخية للدمج- الآراء المناهضة للدمج- بعض الأدلة الأمبيريقية المؤيدة للدمج)

وقد حدد الباحث المتطلبات اللازمة لنجاح عملية الدمج والتي من أهمها ما يلي:

(1) المعلم. (2) المدارس.

(3) الأثاث والتجهيزات. (4) المناهج الدراسية.

(5) موائمات التقييم. (6) استخدامات التكنولوجيا الحديثة.

(7) ثقافة المجتمع. (8) تهيئة أولياء أمور الأطفال العاديين.

وقد انتهت الدراسة إلي عدة نتائج كان من أهمها ما يلي:

1- قلة عدد المعلمين المؤهلين والمتخصصين في تعليم غير العاديين.
2- قصر فترة البعثة الداخلية لإعداد معلم ذوي الاحتياجات الخاصة.
3- اقتصار وزارة التربية والتعليم عن الاهتمام بثلاث فئات فقط من ذوي الاحتياجات الخاصة هم (المتخلفون عقلياً- المعاقون سمعياً- المعاقون بصرياً).
4- عدم وجود مدارس كافية لاستيعاب التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم العاديين.
5- هناك قصور في التجهيزات والترتيبات الخاصة لمدراس التعليم العام.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

1- إنشاء مدارس جديدة لاستيعاب الدمج.
2- إنشاء غرف للمصادر بكل مدرسة من مدراس التعليم العام.
3- تخصيص مدارس معينة في كل محافظة لتفعيل الدمج.
4- التركيز علي إعداد المعلم العام بكليات التربية مع ضرورة إجادته للتعامل مع الأطفال غير العاديين.
5- توفير الأجهزة الحديثة والوسائل التكنولوجية المختلفة بمدارس التعليم العام.
6- إعادة النظر في مناهج ذوي الاحتياجات الخاصة.

وبرغم ما توصل إليه الباحث من نتائج وأوصي به من توصيات إلا أنه غفل واقع الظروف المجتمعية للمجتمع المصري التي يجب أن توضع في الحسبان عند تطبيق سياسة الدمج بمدارس التعليم العام، كما أنه من الضروري أن تكون هناك قناعة حكومية بممارسة الدمج اقتداءً ببعض الدول المتقدمة في هذا المجال.

- <u>أهمية الدراسة ومبرراتها</u>

وإيمانا بحقوق المعاقين في حياة حرة كريمة في مجتمعاتهم مثلهم في ذلك مثل أقرانهم الأسوياء، فقد حضت الرسالات السماوية علي تكريم الإنسان وعلي تقديم الرعاية المتكاملة له بغض النظر عما به من نقص